العلاقات المصرية – العراقية

قواسم مشتركة في التعاون الثنائي والعمل العربي المشترك

أ.م. سيف الدين محمد الحديثي

كلية الرشيد الجامعة/ بغداد

Egyptian - Iraqi Relations
Common denominators in bilateral cooperation and joint Arab action

Ass. Prof. Saif al-Din Muhammad al-Hadithi
Al - Rasheed College University\ Baghdad
Saifalhadeithi@yahoo.com

Abstract

The research discussed a number of historical facts, the different political, economic, cultural and social aspects, and the elements that emphasize the existence of common areas of cooperation between the two brotherly countries, which evolved through historical stages to make each of them closer to each other.

First: the emergence of ancient civilizations in the Nile Valley and the Valley of Mesopotamia.

Second: The schools of thought and knowledge have developed in Cairo, Kufa, Basra and Baghdad.

Third: abundant natural and water resources and resources on the banks of the Nile and the Nile Delta and the banks of Mesopotamia and the land of blackness.

Fourth: The geographical locations that made Egypt connect with the three continents Africa, Asia and Europe through its presence on the Mediterranean Sea north and the Red Sea to the east and made Iraq sits at the head of the Arabian Gulf to be a link between East Asia and South and Europe through Turkey.

Fifthly, human resources are diverse, competent and multidisciplinary, enabling them to share these skills and expertise, coordinate and cooperate between the two countries in this field and the role of universities, colleges and research centers in order to develop our societies and the welfare of our peoples.

Sixth: The stages of the development of Egyptian and Iraqi relations bilaterally and collectively through the frameworks of the Arab Joint Action Organization issued by the League of Arab States and its organizations and agencies.

The study concluded several recommendations that focus on the importance of re-activating these mechanisms and frameworks in the interest of the two brotherly countries and other Arab countries.

Keywords: relationship, Egypt, Iraq, common, cooperation, Arabs, common.

الملخص

ناقش البحث جملة من الحقائق التأريخية مختلفة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمقومات التي تؤكد على وجود قواسم مشتركة للتعاون بين القطرين الشقيقين تطورت عبر مراحل تأريخية لتجعل كلا منهما اقرب الى الاخر، وكلاهما يشكلان محورا التعاون العربي المشترك ومن هذه القواسم والمقومات هي:

اولاً: نشأة الحضارات القديمة في وادي النيل ووادي الرافدين.

ثانياً: نشأت مدارس الفكر والمعارف المختلفة في القاهرة والكوفة والبصرة وبغداد.

ثالثاً: وفرة الثروات والموارد الطبيعية والمائية على ضفاف نهر النيل ودلتا النيل وضفاف وادي الرافدين وارض السواد.

رابعاً: المواقع الجغرافية التي جعلت من مصر تتواصل مع القارات الثلاث افريقيا واسيا واوربا من خلال تواجدها على البحر الابيض المتوسط شمالا والبحر الاحمر شرقاً وجعلت من العراق يتربع على رأس الخليج العربي ليكون حلقة وصل بين شرق اسيا وجنوبها واوربا عبر تركيا.

خامساً: الموارد البشرية متنوعة الكفاءات والخبرات ومتعددة الاختصاصات بما يمكنها من تبادل هذه الكفاءات والخبرات والتنسيق والتعاون بين القطرين في هذا المجال ودور الجامعات والكليات والمراكز البحثية والتواصل بينها وصولاً الى تنمية مجتمعاتنا ورفاهية شعبينا.

سادساً: مراحل تطور العلاقات المصرية والعراقية ثنائياً وجماعيا من خلال اطر والية العمل العربي المشترك التي صدرت عن جامعة الدول العربية ومنظماتها واجهزتها.

وخلص البحث الى عدة توصيات تركز على اهمية اعادة تفعيل هذه الاليات والأطر كونها تصب في مصلحة القطرين الشقيقين والاقطار العربية الاخرى.

الكلمات المفتاحية: علاقة، مصر، عراق، مشترك، تعاون، عرب، مشترك.

المقدمة:

ان الباحث في العلاقات العربية – العربية يجد نفسه امام احداث تأريخية متراكمة من خلال الوثائق والاتفاقيات والمعاهدات فيها الكثير من حقائق المعلومات وغيرها ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في ظل الظروف والمتغيرات الاقليمية والدولية منذ بداية القرن الماضي قد وضعت المنطقة العربية تحت طائلة الصراع والتنافس الدوليين بحكم اهميتها الاستراتيجية جغرافيا وغناها بالموارد والثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط الخام والغاز الطبيعي الامر الذي حفز الدول الكبرى الى الحوار والتفاهم في اعقاب الحرب العالمية الاولى والاتفاق على صياغة المبادئ والمعاهدات الدولية (سايكس – بيكو، وسيفر، وسان ريمو) لاقتسام السيطرة عليها واقامة نظم حكم في بعض الاقطار قيل انها وطنية في حينها ومنحت استقلالا شكليا[1].

وفي ضوء ذلك فإن البحث في العلاقات العربية – العربية ثنائيا وجماعيا من خلال آليات العمل العربي المشترك لا يتطلب من الباحثين الا استذكار مقومات هذه العلاقات التي يحتفظ بها تأريخ الامة العربية بجميع مراحله والتي لم تتوافر لغيرها من الامم والشعوب بحكم قدرة الامة وعقيدتها الاسلامية جعل منها امة واحدة تجمعها الكثير من الروابط والقيم والصفات (كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)[2].

وعليه فأن الباحث وقد حفزه هذا التاريخ ومقوماته وانتماؤه إليه سيعمل على بلورة رؤية مستقبلية لعلاقات بين القطرين الشقيقين مصر والعراق منطلقا من (ان وعي الامة ما هو الا تأريخها المتصل الواضح ولان التأريخ ذاكرة الامة ومن يفقد ذاكرته يفقد وعيه، وحصيلة الذاكرة صفحات الماضي والحاضر بما فيها من وثائق وحقائق.[3] وعليه فأنه يتطلع ان تكون مساهمته المتواضعة في الدراسات المستقبلية العربية في هذا المتلقي الذي يجمع صفوة خيرة من المثقفين الاكاديميين والذي يعد الاول من نوعه بعد فتره من الانقطاع اصاب هذه العلاقات الكثير من التراجع والجمود وذلك من خلال اعتماده منهجية لعدة قواسم مشتركة ومرتكزات تكفي اذا ما حسنت النوايا الطيبة والمخلصة (الموجودة لدى الجميع ان شاء الله) لانطلاقة جديدة لتفعيل الأطر وآليات التعاون التي لا تزال سارية في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مدعمة بنتاجات العمل العربي المشترك ومؤسساته لأننا جميعا نرى ان الخيمة العربية الكبيرة تتركز اعمدتها في القاهرة وفي المغرب العربي وبغداد في مشرقه.

[1] سيف الدين محمد الحديثي: الصراع الدولي على نفط العراق، بحث قدم الى المؤتمر العلمي السادس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 1997، ص4.
[2] القرآن الكريم: سورة ال عمران، 110.
[3] توفيق الحكيم: وثائق في طريق عودة الوعي، دار الشروق، بيروت، 1975 ص5 .

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون.[1]

الفصل الاول

المدخل لدراسة البحث

اولا: مشكلة البحث

يقتضى الالتزام بالسياقات الاكاديمية في اعداد البحوث العلمية منها تحديد مشكلة البحث، والباحث ينأى بنفسه عن مناقشة موضوع العلاقات المصرية – العراقية من منطلق وجود مشكلة لأن ذلك مرفوض قطعا بحكم المتوافر من مقومات هذه العلاقات المحفوظة بالأطر الدبلوماسية والاتفاقيات الثنائية والتي لا قصور فيها ولأن وجودها تأريخياً قد حفز الزعامات السياسية العربية بعد الحرب العالمية الثانية لاتخاذها منطلقا باتجاه التعاون العربي الاشمل من خلال مفاوضات الاسكندرية عام 1944تمخظت بالتوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية عام 1945 ومعاهدتها عام 1951 في ظل الظروف والمتغيرات الاقليمية والدولية آنذاك.

ثانيا: اهمية البحث

ان تراجع العلاقات المصرية – العراقية في العقود الاخيرة بعد ان شهدت عصرها الذهبي في عقود سابقة كحالة مجتزأ من واقع العمل العربي المشترك حتى اصبحت مؤسساته عاجزه وغير قادرة على ايقاف تداعياته دفعت الى المنطقة الكثير من القضايا والازمات لا تقل خطورة عن القضية الفلسطينية، لذلك جاءت اهمية البحث من خلال اهمية وضرورة اعادة تفعيل جميع آليات التعاون الثنائي والجماعي بين مصر والعراق احياءً لدورهما الريادي في المنطقة تاريخيا ومستقبلا.

ثالثا: اهداف البحث

يتطلع الباحث ان يركز في بحثه على الاهداف الاتية:

1. تأكيد تجديد العمل بالأطر والآليات التي لاتزال سارية المفعول للتعاون بين القطرين الشقيقين بما يحقق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة من خلال اطلاق العمل بالحريات التي جاءت في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة حيث ساهما في وضع اسسها والتصديق عليها باتجاه حرية انتقال الاشخاص والعمل والاقامة ورؤوس الاموال والمنتجات والموارد والثروات الطبيعية وممارسة الانشطة الاقتصادية والثقافية.
2. دعوة الجامعات والكليات ومراكز البحوث في كلا القطرين انطلاقا من مسؤوليتها التأريخية في تدعيم التعاون في اعداد البحوث والدراسات من خلال مؤتمراتها العلمية وتنمية الموارد البشرية والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لمواكبة الدول التي قطعت أشواطا في مجال الاهتمام بالتعليم وبناء الانسان بوصفه ثروة لا تقدر بثمن مستلهمين تاريخنا الحضاري والمعرفي ونهضتنا الفكرية من خلال تحقيق التنمية المستدامة التي تهدف إلى رفاهية المجتمع واسعاده.

رابعا: فرضية البحث

ان الباحث كغيره من المعنيين بالدراسات المستقبلية العربية – العربية يؤكد وجود فرضية للبحث تعتمد على توافر مقومات التعاون الفكري والمادي وتوظيفها لدعم التعاون المشترك وبما يحقق اهداف البحث اعلاه.

خامسا: منهجية البحث

سيعتمد البحث على المنهج التأريخي من خلال استعراض مقومات التعاون المشترك التي تحتفظ بها ذاكرة التأريخ ويوظفها من خلال منهج استقرائي لمستقبل هذه العلاقات مع توفر الارادة السياسية وادارات الحكم الرشيد في القطرين من خلال ثلاثة فصول يلحقها بالاستنتاجات والتوصيات التي يأمل الباحث ان تناقش في هذا الملتقى وتقويمها باتجاه الوصول بالعلاقات المشتركة الى مستوى الطموح والآمال ودعم مسيرة العمل العربي المشترك.

[1] القرآن الكريم: سورة التوبة، 105 .

الفصل الثاني

القواسم المشتركة في العلاقات المصرية – العراقية

ان التأريخ ليس مجرد نصوص تقرأ ولا قصص تحكى إنه وقائع وأحداث تكونت من خلالها امم وشعوب اعلنت عن هويتها وعليه فالعرب وجدوا كأمة وليس كأفراد وجماعات (كنتم خير امة اخرجت للناس)[1] ليصنعوا تأريخا حافلا بالمنجزات الحضارية والثقافية في بعدها الانساني مع الامم والشعوب الاخرى (انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم))[2].

اولا: نشأه الحضارات القديمة في وادي النيل ووادي الرافدين.

ان المورث الحضاري والفكري الذي تميزت به حضارات وادي النيل من خلال شواخصها (الاهرامات ابو الهول، معابد ابو سنبل، الكرنك) وحضارات وادي الرافدين التي تمثلت في (بوابه عشتار، الجنائن المعلقة، مسلة حمورابي، اسد بابل، الثور المجنح، ملوية سامراء) كل هذه تجسدت بإنجازات ساهمت في نهضتهم السياسية الاقتصادية والثقافية ليجعلوا من الوجود العربي الواقع، الحقيقة، الاصالة والطموح من خلال نتاجاتهم في مجال التدوين والكتابة انشأت مجتمعات انسانية فيها من التنظيم والادارة والقانون حددت سلطات الحاكم واحترامه وقداسة الكهنة ومعابدهم وتواصل تطورها والارتقاء بها حتى حققت اسعاد مجتمعاتها والتي امتدت لتساهم في صنع تأريخ امم وشعوب انسانية اخرى لأن العرب صانعوا حضارات، اما غيرهم من أمم وشعوب منهم ناقلوا حضارات وخاصة بلاد الغرب التي دفعتها سياساتها الاستعمارية الى استلاب بعض المعالم الحضارية من مصر والعراق مفاخرا بوجدها في متاحفهم (المسلة الفرعونية ومسلة حمورابي في باريس، وبوابة عشتار في برلين وكثير غيرها) او حفظها من خلال مناهج الحضارات والدراسات الشرقية في جامعاتها ومراكز البحوث والدراسات فيها.

ويخلص الباحث الى حقيقة قد يرى فيها الكثير من الصحة المبنية على حقائق تأريخية تشير الى ان هذا التمايز والتقارب الزماني والمكاني في النتاجات الحضارية في مصر والعراق لا بد ان يكون من خلال وجود وسائل اتصال تقرب بين تلك المجتمعات الانسانية والاكثر من ذلك تبادل في الافكار والمواهب التي جعلت من انجازاتهم الكثير من المقاربة كخطوط الكتابة والواح التدوين والنقوش والمباني المعمارية وتلوينها التي تؤكد رقي تلك المجتمعات وتقدمها نقلت للأجيال اللاحقة معالم نهضة يصعب تحقيقها في العصر الحديث مع كل وسائل التقدم العلمي والمعرفي وبالتالي فأن اعتزاز الامة العربية بتاريخها الحضاري العريق يعزز دورها للقضايا العربية والانسانية في تحقيق التعاون المستمر والبناء والمتكافئ مع أمم العالم وشعوبها[3].

ثانياً: نشأه وتطور مدارس الفكر والثقافة في مصر والعراق

ان الاشعاع الفكري والثقافات التي كانت من نتاج الحضارات التي نشأت في مصر والعراق شكلت مصدرا لمختلف العلوم الحديثة والثقافات المتنوعة التي استحقت قول الحق تعالى (ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون)[4]. فكانت الامة المختارة للرسالات السماوية والديانات المختلفة والرسل والانبياء ساهمت المجتمعات العربية في توظيفها ونشرها عبر التاريخ لتؤسس معالم نهضة ثقافية وفكرية في عدة مدن وامصار انطلاقا من مكة والمدينة الى القاهرة والقيروان والفسطاط غربا والى بلاد الشام والعراق شرقا وكانت مصدر الهام الدراسين وطالبي العلم من مختلف المجتمعات الانسانية الثقافية في العالم، الامر الذي وضعها مبكرا امام مرمى امم ودول ليس بقصد التقرب والاستفادة من نتاجها الثقافية والعلمية وانما للتدمير والنهب كما حصل في العراق منذ عصور ما قبل التاريخ والبعض الاخر للسيطرة والاستحواذ على مدونات ومخطوطات نادرة نقلت الى دولهم في حين ظل العرب ولا يزالون يندبون حضهم في عدم الحفاظ عليها او استرجاعها لاحقا حتى ان العديد من الدراسين وطلبة العلم واصلوا

[1] القرآن الكريم: سورة ال عمران، 110 .
[2] القرآن الكريم: سورة الحجرات، 13 .
[3] سيف الدين محمد الحديثي: التجمعات العربية الاقليمية: بحث نشر في مجلة النفط وتنمية/ حزيران/ 1990/ بغداد، ص18 .
[4] القرآن الكريم: سورة ال عمران، 104.

دراساتهم للثقافات الشرقية في تلك الجامعات وعادوا ليساهموا في ايقاد حركة التنوير والنهضة الفكرية الحديثة في اقطارهم وخاصة في مصر والعراق وبلاد الشام حتى قيل ان الكتب تؤلف في القاهرة وتطبع في بيروت وتقرأ في بغداد مما اتاح فرصا للتواصل والتناغم الفكري والثقافي المتنوع في الاقطار العربية الامر الذي يدعو الجامعات ومراكز البحوث واتحاد الجامعات العربية ومنظمة التربية والثقافة والعلوم العربية والجمعيات الثقافية والاكاديمية الى اعادة النظر في مواقفها وانشطتها واعتماد اطر جديدة لمناهج حديثة مشتركة للحفاظ على وحدة اللغة العربية التي اصابها التشرذم وتحديث الثقافات والعلوم لمواكبة التقدم الحاصل في برمجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي استحوذت في السنوات الاخيرة على نشر الثقافات والمعارف وايصالها لكل طالب في عقر داره في الوقت الذي تراجع فيه الاهتمام بالكتب والمؤلفات الورقية.

ان الباحث اذ يرى اهمية هذه الدعوة ينطلق من حالات الاختراق الثقافي والفكري عبر بث اتفاقات هجينة وافكار مشوهه من خلال وسائل الاتصال المتطورة الى اجيالنا من الشباب مدفوعة بإغراءات تهدف الى الغاء القيم المجتمعية الاصيلة التي تبني الانسان الذي اصبح في عصرنا الحاضر ان ما يحركه اليه طوعا وليس كما كان الانسان وحتى وقت قريب ان ما يحركه هو ما يحفزه ليحضره بذاته ولان بناء الامم وتطورها لن يتحقق الا من خلال التعليم وليس بالتباهي بما يمتلك من ثروات لأن الاخيرة هي القادرة اذا ما احسن استثمارها في ان تخلق الانسان المتعلم القادر على الخلق والابداع وتحصنه من تأثير الثقافات الساقطة والرذيلة او تلك التي تدعو الى التعصب والتفرقة الدينية والمذهبية.

ثالثا: وفرة الثروات والموارد الطبيعية.

كثيرة هي المؤشرات الاحصائية والحقائق التي تؤكد ان المنطقة العربية تمتلك من الثروات والموارد الطبيعية وتنوعها الكثير وخاصه في مصر والعراق مقارنة بغيرها من الاقطار العربية الاخرى التي تقدر المساحة الكلية للوطن العربي بـ(14 مليون كم^2) تتفاوت اراضيه بين الصالحة للزراعة والصحراوية المحاطة بظروف بيئية ومناخية صعبة والتي قدرت مساحتها بحدود (66) مليون هكتار منها (6) مليون هتكار لزراعة محاصيل زراعية و(35) مليون هكتار للزراعة المطرية (11) مليون هكتار للمحاصيل المروية يكون نصيب كل من مصر والعراق غير قليل منها[1].

اما في مجال الموارد المائية فإن مصادرها التقليدية (الانهار) وغيرها تبلغ بحدود (247 مليار م^3) يستخدم منها لكافة الاستخدامات حوالي (158 مليار م^3) موزعة 91% للاستخدامات الزراعية و5% للاستخدامات المنزلية و4% للاستخدامات الصناعية[2]. وتحظى مصر والعراق بمصادر هامة للمياه تتمثل بأنهار النيل ودجلة والفرات استخدمت لأغراض زراعية والاستخدامات المنزلية وتوليد الطاقة الكهربائية من خلال السدود والخزانات التي اقيمت عليها ولكنها طالما كانت ولاتزال عرضة للتجاوزات من دول المنبع والجوار بحكم عوامل منها:

1. تحكم دول المنبع والجوار بكميات المياه التي تمر عبر اراضيها من خلال اقامة السدود والخزانات والمشاريع الزراعية والطاقة الكهربائية دون اعتبار للقوانين الدولية واتفاقيات الدول المتشاطئة وحسن الجوار والمصالح الانسانية لمجتمعات دول المصب النهائي في مصر والعراق الامر الذي طالما عرضها لنقص كبير في حاجاتها من مصادر المياه لمختلف الاستخدامات ومما يزيد من هذه الاضرار فقدانها الكثير جراء التبخير الذي يصيبها لأنها تمر عبر مسافات صحراوية واسعة وظروف مناخية وبيئات صعبة.
2. الهدر الكبير في كميات المياه نتيجة للاستخدامات غير النظامية جراء ضعف الوعي المجتمعي والتوعية وعدم استخدام الطرق الحديثة في الحفاظ على هذه الثروة الناضبة والاستخدام الامثل لمصادرها من خلال التقنيات الحديثة في الزراعة والصرف الزراعي والصحي والصناعي واقلال الهدر.

[1] جامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997 .
[2] جامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1988.

3. التأخير في اقامه السدود والخزانات على امتداد المسافات التي تمر فيها هذه الانهار لقلة الاستثمارات المالية الامر الذي تركها تنساب الى مصباتها النهائية في البحر الابيض المتوسط بالنسبة لنهر النيل والخليج العربي بالنسبة لنهري دجلة والفرات.

رابعا: تنوع الموارد والثروات البشرية

ان البحث في موضوع الموارد البشرية وتنوعها ومعدلات نموها السنوي وتوزيعها جغرافيا يلاحظ التفاوت والتباين الكبير عما موجود في كل من مصر والعراق فضلاً عن اختلاف الكثافة السكانية وتنوع الايدي العاملة المهنية والفنية والكفاءات وان كان هذا التفاوت لا يقتصر عليهما وانما يمتد ليشمل اقطار عربية اخرى وبصوره اكثر تفاوتا كما هو في اقطار الخليج العربي التي تزداد فيها الجنسيات الاجنبية مقارنة بالمواطنين الاصليين وهنا نذكر بعض المؤشرات الاحصائية التي توضح ما يلي:[1]

1. استمرار زيادة عدد السكان في كلا القطرين مصر والعراق فسكان مصر بلغ عام 2018 اكثر من (90) مليون نسمة مقارنة بعام 1995 حيث بلغ (9.58) مليون نسمة وعام 1985 (45.1) مليون نسمة بلغت معدلات النمو السكاني فيها لنفس الفترات ما بين 2.2%–2.3% سنويا. في حين بلغ عدد سكان العراق عام 2018 اكثر من (36) مليون نسمة بعد ان كان عام 1995 (20.3) مليون نسمة وعام 1985 (15.6) مليون نسمة تراوحت معدلات النمو السكاني لنفس الفترات ما بين 2.4%–2.9% سنويا في حين بلغ معدل الكثافة السكانية (59) شخصا كم^2 في مصر و(80) شخص كم^2 في العراق عام 2018[2]
2. ان معدل القوى العاملة من مجموع سكان مصر 32 % وفي العراق 24%.
3. ان مؤشرات التعليم بين كبار السن في مصر بلغت 50% وفي العراق 62.5%.
4. تزايد اعداد مؤسسات التربية والتعليم في جميع مراحلها في كلا القطرين بحكم التطور الثقافي والحضاري المتحقق الا انها لاتزال لم تسد الفجوة بين ما هو متوافر وبين ما هو مطلوب في ظل الظروف الحالية وان هذه الفجوة تزداد اكثر اذا ما قارنا ذلك مع تطور التعليم في العديد من الدول النامية ومنها (البرازيل، سنغافورة، ماليزيا، اسرائيل، تركيا).
5. تراجع مستويات التعليم في كلا القطرين في جميع مراحله الامر الذي ترك جامعاتنا في العراق خارج تقويم المنظمات الدولية ومحدودية عدد الجامعات المصرية التي ادرجت في هذا التقويم السنوي مما يتطلب وقفة جاده لمراجعة هذه المؤشرات وعدم تركها تأخذ اتجاهات اخرى تهدد سلامة المجتمع وتضع الاجيال الشابة امام مفترق طرق وتحت تأثير عوامل جذب الثقافات مشوهه ومعادية لمجتمعاتنا العربية الاسلامية.

خامسا: الموقع الجغرافي لكل من مصر والعراق

كثير هي العوامل التي دفعت بالمنطقة العربية لان تكون محط اطماع وتنافسها الاستراتيجيات الدولية حتى تقاسمت نفوذها في المنطقة العربية ومن هذه العوامل[3]:

1. ضخامة مخزونها من الثروات والموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز حيث تملك 61.7% من الاحتياط العالمي وتساهم بإنتاج 26.6% من الانتاج العالمي وتمتلك 21.5% من الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي وتساهم بإنتاج 12.4% من الانتاج العالمي ناهيك عن الثروات الطبيعية الاخرى كخامات الحديد والصلب والكبريت والفوسفات والبوتاس وخامات صناعة الاسمنت وغيرها الكثير[4].

الا ان الباحث يرى ان بقاء المنطقة العربية ومنذ اكثر من قرن مصدرا رئيسا ورخيصا من مصادر الطاقة للأسواق العالمية ساهمت في تطور اقتصاديات دول العالم في حين بقيت الاقطار العربية متخلفة في مجال الصناعات البتروكيمياوية والصناعات

[1] جامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1988
[2] جامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997 وتقارير احصائية اخرى
[3] جامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997
[4] منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول: التقرير السنوي لعام 1996\ الكويت

الملحقة بها وكان الاجدر بها ان تكون سوقا عالمية رئيسية للصادرات البتروكيمياوية في العالم بدلا من صادراتها للنفط الخام والغاز الطبيعي وكذلك لإنتاج وتسويق الطاقة الكهربائية (البترول الابيض)[1] من خلال ربطها بالشبكات الوطنية في المغرب العربي ومنها الى اوربا والمشرق العربي ومنها الى تركيا ودول اواسط اوربا ويرافقها شبكة من انابيب نقل الغاز العربي من اقطار الخليج العربي والعراق باتجاه اوربا عبر تركيا ومن مصر وليبيا والجزائر الى اوربا وبالتالي يتحقق للمنطقة العربية امتلاك مفاتيح تقدم العالم وتطوره.

2. الموقع الجغرافي إذ تمتد المنطقة العربية جغرافيا لتكون حلقة اتصال تسيطر على عقد المواصلات البرية والبحرية في الخليج العربي والبحر العربي والبحر الاحمر وخليج العقبة وقناة السويس والبحر الابيض المتوسط ومن ثم يمكنها السيطرة على مرافق مرور ونقل معظم التجارة الدولية.
3. الاهمية الحضارية والتأريخية والدينية للعديد من المدن العربية التي جعلها مراكز استقطاب عالمية تنشط من خلالها علاقاتها التجارية والسياحية والثقافية واقامة المعارض والاسواق الدولية لأكبر الشركات والمؤسسات الانتاجية العالمية وتحظى كل من مصر والعراق بأهمية كبيرة ومواقع جغرافية متميزة ما يؤهلها لإقامة مشاريع مشتركة ومناطق حرة تزدهر فيها القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية.

الفصل الثالث

مراحل تطور العلاقات المصرية – العراقية

اولا: العلاقات الثنائية

نشأت العلاقات الثنائية بين مصر والعراق مبكراً منذ بداية القرن الماضي وفي عقاب حصولهما على استقلالهما بعد الحرب العالمية الاولى تمثلت بإقامة علاقات دبلوماسية وتبادل الزيارات بين سياسي القطرين ومفكريها عزز تلك التفاهمات التي جرت بينهم من خلال القاءات العربية والتوصل الى توقيع لعديد من الاتفاقيات التي ركزت على التعاون الثقافي والتجاري والمالي بدءا بالاتفاق التجاري الموقع في 1938/5/16 سبقه اتفاق بتاريخ 1931/4/20 في المجال الامني لتبادل المجرمين. وتسارع القطرين الى توقيع الاتفاقيات التي تدعم علاقتهما المشتركة في المجالات المتعددة حتى بلغ عددها (62) اتفاق منها (25) اتفاقية في المجال الاقتصادي والتجاري والتعاوني المالي والفني[2] اخرها بروتوكول تنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة بين القطرين بتاريخ 2001/1/18 تنفيذا لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الموقعة في نطاق جامعة الدول العربية بتاريخ 1997 الامر الذي انعكست في تحقيق عدة انجازات:

1. توفير فرص العمل لحوالي ثلاثة ملايين مواطن مصري في مختلف المهن خلال الفترة 1975–1990 حصلوا على امتيازات في الاقامة والعمل على غرار اقرانهم من العراقيين
2. فتح مراكز تجارية في كلا القطرين ومشاركات فعالة في المعارض والاسواق الدولية التي تقام فيهما ساهمت في التعريف بالتطور الاقتصادي والثقافي في كلاهما.
3. تزايد رحلات طائرات الخطوط الجوية العراقية والمصرية لاستيعاب حركة السفر والانتقال بين القطرين لأغراض تجارية وثقافية وعمل وسياحية
4. تزايد اعداد الطلبة العراقيين من الدارسين في الجامعات المصرية للدراسات الاولية والعليا بالشكل الذي ساهم في ايجاد علاقات ثقافية وعلمية متميزة.

[1] توفيق الحكيم: المصدر السابق ص32
[2] الدكتور عصام رشيد حويش: دراسة عن السوق العراقية / بغداد / 1980 ص80.

5. حظيت الجامعات العراقية باستضافة اعداد من التدريسيين المصريين في اختصاصات مختلفة تركوا بصماتهم في رفع مستوى التعليم العالي في العراق.

هذه المؤشرات وغيرها ساهمت في تطوير التعاون التجاري بين القطرين نوعا وكما شملت اهم الصادرات المصرية الى العراق (الالبسة والمنسوجات والغزول القطنية، الأجهزة الكهربائية المنزلية، والسيارات، والمنتجات الزراعية) والصادرات العراقية الى مصر شملت (التمور، الجلود والصوف، الكبريت الخام، النفط الخام) حتى ان قيام التجارة البينية بينهما ارتفعت من (672) مليون دولار عام 1970 الى (857) مليون دولار عام 1979[1].

الا ان هذه العلاقات اخذت بالتراجع نتيجة الظروف والمتغيرات التي حلت بالمنطقة ولا تزال الى يومنا هذا لأسباب عده منها:

1. ما يتعلق بالظروف الخاصة بالأقطار العربية ذاتها.
2. ما يتعلق بظروف منطقة الشرق الاوسط.
3. ما يتعلق بالتدخلات الاجنبية في المنطقة العربية الامر الذي تركها تموج وسط ازمات وفوضى وعدم الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي اصابت المواطن العربي بحالة من الاحباط والتشرذم من جهة وتجميد اطر وآليات التعاون بين الاقطار العربية ثنائيا وجماعيا والتي لا تزال سارية المفعول حتى اصبح تبادل الزيارات بين مواطني الاقطار العربية للسياحة او العمل او للدراسة في نطاق المستحيل، واصبحت المنطقة العربية اكبر مناطق العالم عجزا في اطعام شعوبها وتوفير مستلزماتها من السلع الغذائية ما جعلها ان تكون في التبعية الغذائية الى الدول الاخرى... وبالتي فإن المستقبل يشير الى استمرار الوطن العربي في صراع مع الجوع والفقر والبطالة لسنوات قادمة[2] وتراجع سياساتها التنموية وخططها الاقتصادية لتوفير امنها الغذائي وامنها القومي ولانها تفتقر في الاصل الى عدم الاتفاق على وضع مثل هذه الخطط الموضوعية والعقلانية للتعاون والتكامل.

ثانيا: العلاقات المصرية – العراقية في اطار مؤسسات وآليات العمل العربي المشترك.

ينفرد النظام الاقليمي العربي عن غيره من النظم الاقليمية في العالم بأنه يعتمد على عدد من المقومات المشتركة المتفاعلة فيما بينها ساهمت في تأصيل العلاقات العربية – العربية وتكاملها ومنها التاريخ المشترك، اللغة العربية، الحضارات والتراث، والاتفاقات المتنوعة والترابط الجغرافي والاسري بين شعوبها انطلاقا من علاقات الاخوية والمصالح المشتركة والمصير الواحد كل ذلك حفز الاقطار العربية المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية آنذاك الى اقرار صيغ واتفاقيات للتعاون الجماعي (مصر والعراق وسوريا والاردن ولبنان والسعودية واليمن) من خلال توقيع بروتوكول الاسكندرية عام 1944 وميثاق جامعة الدول العربية عام 1945 ومعاهدتها عام 1951[3] حيث جاءت هذه الصيغ التوافقية بين حكومتها آنذاك بعلم الدول الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا تحسبا من التيارات السياسية والفكرية التي نشطت آنذاك فيها البعد الوطني والقومي[4] وان كانت الاخيرة قد رضيت بتلك الصيغ الى حد ما طالما كانت تقع ضمن الممكن في تلك المرحلة التأريخية[5] واستكمل انضمام الاقطار الاخرى الى جامعة الدول العربية حتى بلغ عددها (22) قطراً عام 1993 وثبت تاريخيا وسياسيا ان كثره هذه الاقطار كان في احد جوانبه يشكل عائقا امام تنفيذ كثير من مشاريع التعاون الجماعي وتقديم التسهيلات المتبادلة بينها من خلال التطورات اللاحقة وعلى النحو الاتي[6]

[1] الدكتور عصام رشيد حويش: المصدر السابق ص35 .
[2] جامعة الدول العربية، ميثاقها وانجازاتها، القاهرة، 1978.
[3] الدكتور عبد الحسن زلزلة: الدور الاقتصادي لجامعة العربية، القاهرة، 2000، ص206 .
[4] سيف الدين محمد الحديثي: التجمعات الاقليمية العربية، المصدر السابق ص20 .
[5] سيف الدين محمد الحديثي: المشاريع العربية المشتركة، بحث منشور في مجلة ام المعارك، وزارة الثقافة والاعلام، العدد 4، تشرين الاول، 1995، بغداد ص107 وانظر كذلك الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ندوة المشاريع العربية المشتركة، القاهرة 1976.
[6] سيف الدين محمد الحديثي: مجلة النفط والتنمية، المصدر السابق، ص19 .

1. التوسع في تأسيس منظمات وهيئات واتحادات متخصصة على غرار تلك التي نشأت في نطاق الامم المتحدة تجاوزت اعدادها ال (50) توزعت مقارها في الاقطار العربية صدرت عنها قرارات استوعبتها وثائق هذه المنظمات التي عجزت عن تنفيذها.
2. توقيع عشرات الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي لتسهيل التبادل التجاري والتعاون في المجالات المتعددة ومنها المالي بدءا باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1952 مرورا باتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957وقرار سوق العربية المشتركة عام 1964 وتأسيس الشركات المشتركة والاتحادات المتخصصة والصناديق المالية وانتهاء باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1997
3. التوجه لعقد القمم العربية بدءا من عام 1964 واخرها الذي عقد مؤخرا في تونس (اذار) 2019 على امل ان تكون قراراتها اكثر الزاما للأقطار العربية لتحقيق تعاونها السياسي والثقافي والاجتماعي وتوحيد مواقفها اتجاه القضايا العربية مع المنظمات الدولية ومع دول العالم منطلقين من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.
4. التوجه لإقامة تجمعات بين بعض الاقطار العربية البعض منها كان البعد الجغرافي والاجتماعي اهم سماتها كما هو في مجلس التعاون لأقطار الخليج العربي الذي وقعت اتفاقية عام 1981 واتحاد دول المغرب العرب الذي وقعت اتفاقية في صيغتها النهائية عام 1988 والبعض الاخر كان البعد القومي هدفه كمجلس التعاون العربي عام 1989. وليس بديلا عن جامعة الدول العربية وانما داعم لها[1].

ان هذا النشاط المتواصل بين الاقطار العربية منذ توقيع ميثاق جامعة الدول العربية عام 1945 كان يراد منه تحقيق اهداف ترتقي بالأقطار العربية الى ان تكون مركز استقطاب دولي تتسارع الدول والمنظمات الاقليمية والدولية الى التقرب اليها من اجل تحقيق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، الا ان مثل هذا لم يتحقق لأسباب تعود للظروف والمتغيرات القطرية والاقليمية والدولية تركت الواقع العربي يموج وسط تلك الظروف والمتغيرات من جهة[2] ولطبيعة النظام الاقليمي العربي الذي لم يتحدد اطاره العام او يتضح مفهومه على الرغم من توافر مقوماته من جهة ثانية ودليل ذلك فشل جامعة الدول العربية ومنظماتها واجهزتها الى التوصل الى التنسيق بين انشطتها المختلفة بوصفها اعلى هيكل تنظيمي يوحد العمل العربي المشترك على الرغم من صدور عدة قرارات عن القمم العربية ومجلس جامعة الدول العربية وتشكيل لجنة خاصة لهذا الموضوع من جهة ثالثة الامر الذي ابقى التجارة العربية البينية ضعيفة جدا مقارنه بالعلاقات التجارية للأقطار العربية مع الدول الاجنبية وذلك بسبب اختلال هياكلها السلعية، وان ما حصل من زيادة في قيمة التجارة العربية البينية من 28.5 مليار دولار عام 1997 الى (33.5) مليار دولار عام 2000 كان بسبب البدء في تنفيذ اتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى وان كانت تتركز التجارة العربية البينية بين مجموعات التعاون الاقليمي العربية القائمة حاليا كأقطار مجلس التعاون الخليجي والاقطار العربية المنفذة لقرار السوق العربية المشتركة من جهة كما ان البعض لايزال لم يدرك اهمية المدخل الاقتصادي في تدعيم التعاون بين الدول ولان الاقتصاد عصب الحياه وشريانها من جهة ثانية وان العالم اتجه الى تدويل الحياه الاقتصادية من خلال العولمة واقامة التكتلات الاقتصادية وسيطرة الشركات الكبرى على مجمل التجارة الدولية واتجاهاتها في الاسواق العالمية لانهم ادركوا ان تحقيق اي تعاون سياسي واجتماعي وثقافي بين الدول لا يكتب له النجاح اذا لم يستند الى قاعدة اقتصادية وتجارية متينة، في حين يرى البعض الآخر ان التنمية الاقتصادية وحدها لا تصنع نهضه اذا كانت الجوانب الثقافية والاجتماعية متخلفة كما ان البعض الاخر يرى ان الديمقراطية وحدها لا تصنع نهضه اذا لم تستند على تنمية اقتصادية وثروة اقتصادية تستنهض عناصر القوة في المجتمع وخاصة الاجتماعية والثقافية ولأن الاخيرة هي الاخرى لا تصنع نهضة اذا لم يواكبها عملية تراكم تساهم في مجمل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

[1] جامعة الدول العربية: مجموعة من المحاضرات في الموسم الثقافي للجامعة لعام 1977 .
[2] الدكتور عبد الحسن زلزلة: المصدر السابق، ص120 .

ثالثا: مستقبل العلاقات المصرية – العراقية.

ان الباحث من خلال استعراضه لمسيرة التعاون الثنائي والجماعي بين مصر والعراق معتمدا على مقومات وحقائق تأريخية وقواسم مشتركة يؤشر حالة من التفاؤل باتجاه تحقيق تعاون بناء ومثمر بينهما بعد تجاوز حالات التراجع والجمود التي شابتها في العقود الاخيرة وذلك بتفعيل الاطر واليات التعاون الثنائي التي سبق ان اختبرت في عقود سابقة حققت طفرات متميزة في العلاقات الاخوية ادراكا منهم لأهمية المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة اذا ما حسنت النوايا في ظل سياسات الاصلاح الاقتصادي والمالي التي اخذت طريقها في كلا القطرين وليساهما مع غيرهما من الاقطار في تجنب المنطقة العربية التي تموج بالمشاريع المشبوهة في ظل ظروف ومتغيرات اقليمية ودولية لا يحمد عقباها وذلك باتخاذ الاجراءات الاتية:

1. تشكيل مجلس اعلى للتعاون الثنائي بين القطرين يعتمد خطط واستراتيجيات متوسطة الاجل وطويلة تقوم على مراجعة وتقويم كل الاتفاقيات والأطر السارية المفعول واتخاذ قرارات لمعالجة كل حالات الاخفاق من خلال توفير المستلزمات المادية والموضوعية للأجهزة الفنية التي تشرف على تنفيذها. وفي مقدمتها الاخذ بمبادئ واهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقرار السوق العربية المشتركة وكلاهما حقق لكلا القطرين تمايز في علاقاتهما تمثلت بتطبيق الحريات الخاصة بانتقال الاشخاص والاقامة والعمل وانتقال رؤوس الاموال والسلع والمنتجات والموارد الطبيعة بدون حواجز كمركية وادارية والامتيازات والحقوق التي وفرها العراق للأشقاء المصريين الامر الذي يدعو للعودة الى تلك السياقات لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية لشعبينا.
2. تحفيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والدراسات العلمية في كلا القطرين من خلال المشاركة في المؤتمرات العليمة والمتخصصة وتبادل الكفاءات والدراسات المشتركة وتسخير نتاجاتها العلمية لتساهم في تطوير قطاعاتها الانتاجية والخدمية واقامة المشاريع المشتركة وتوفير التخصصات المالية المطلوبة لدعم السياسات التعليمة في كل المراحل واعتماد المناهج الحديثة في التعليم لان الاستثمار في التعليم وبناء الانسان افضل من الاستثمار في المجالات الاخرى ولان الانسان المتعلم والمثقف والذي يواكب التطورات العالمية في مجالات تكنلوجيا المعلومات هو القادر على تحقيق التقدم في القطاعات الاخرى من خلال التنمية المستدامة، وفي هذا المجال الدعوة لإقامة المشاريع المشتركة على ان يكون لقطاع رجال الاعمال دورا مكملاً للمؤسسات الحكومية في تنفيذ واداره هذه المشاريع ومنها البنى التحتية وقطاع التربية والتعليم
3. الاستفادة من التجربة المصرية في تعاملها مع حركة الشباب واهمية دور المرأة في بناء المجتمعات وتطورها من خلال المؤتمرات التي تشهدها مصر سنويا برعاية مباركة من السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي لأهمية هذه الرعاية للشباب وضرورتها في هذه المرحلة التي سادتها ظواهر انتشرت في جوانبها الفكرية والاجتماعية والدينية والامنية حتى اخذت تهدد مجتمعاتنا مدعومة بقوى ونظم سياسية دولية عابرة للحدود وبما يمكن من استقطاب توجيهات الشباب والمرأة وتوظيف نتاجاتهم لخدمة المجتمع من خلال استلهام افكارهم وثقافتهم الممزوجة بالمشاعر الوطنية الصادقة التي تجمع وتوحد بعيدا عن التفرقة والارهاب.

ان تحقيق هذه التوجهات ساهم في اشاعة صحيحة لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان من خلال استيعابها وتوظيفها لبرامج وخطط تنسجم مع القيم المجتمعية الممزوجة بمقومات تأريخية وعقائد دينية تدعوا الى المحبة والتعاون والسلام "تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان"[1].

4. التطلع الى العودة للأدوار الريادية والمواقف العربية المتميزة لكل من مصر والعراق والسبق في الاعداد والعمل في تفعيل كل الأطر وآليات العمل العربي المشترك في نطاق جامعة الدول والمنظمات العربية الاخرى بما يحقق مصالح العرب ويحافظ على ارثهم الحضاري والثقافي والانفتاح على الدول الاخرى من خلال المنظمات الإقليمية والدولية الذي يقوم على الحوار وتبادل الثقافات والمعارف ويجعل من اقطارنا ومنطقتنا العربية مركز استقطاب دولي للتعاون والتفاعل مع الثقافات والحضارات العالمية الاخرى.

[1] القرآن الكريم: سورة المائدة، 2.

الاستنتاجات والتوصيات:

ان الباحث بعد استعراضه موضوع بحثه في الفصول السابقة يجد نفسه امام صعوبة الفرز بين المواقف والاتجاهات التي حكمت النظام السياسي العربي من خلال العلاقات الثنائية والمتعددة الاطراف لأنها كثيرة الاهداف ومتغيرة النوايا المحلية والاقليمية والدولية ومع ذلك قدر له ان يتوصل الى الاستنتاجات والتوصيات الاتية:

اولا: ان القواسم المشتركة التي جاءت بالبحث تفصيلا وما تضمنه من حقائق ومقومات ساهمت في ايجاد علاقات متميزة مقارنة بالعلاقات مع الاقطار العربية الاخرى للتعاون في مجال حريه انتقال الاشخاص والاستخدام وكذلك تبادل والسلع والمنتجات بدون اي قيود إدارية وكمركية معززه بأطر واليات العمل العربي المشترك الامر الذي يدعو القيادات السياسية في كلا القطرين الى تفعيل ذلك منطلقين من ان اي صيغة لتنسيق والتعاون وعلى اي مستوى افضل من القطيعة وتأزم العلاقات على ان تكون هذه الصيغ ليس هي الهدف بحد ذاته وانما حال الممكن وصيغته باتجاه تحقيق اهداف اكبر ومصالح اشمل.

ثانياً: ان مسؤولية تحقيق التعاون بين القطرين لا تقتصر على السلطات التنفيذية وانما يتطلب ان يرافقها جهود ومساع مؤسسات تشريعية واخرى غير حكومية كالنقابات والجمعيات المنهية والثقافية التي تمتلك من الامكانيات ما يمكنها ان تكون لها مواقف متميزة وداعمة للتعاون في مجالات متعددة وفي هذا المجال يرى الباحث اهمية الدور الريادي والمسؤولية التأريخية للجامعات ومراكز البحوث من خلال مؤتمراتها العلمية المشتركة ودراساتهم لتطوير المؤسسات التعليمية ومناهجها الدراسية وتوظيفها لبناء الانسان وخدمه المجتمع وتوفير الاستثمارات المالية ومنحها الاستقلالية في العمل والأداء الجامعي.

ثالثا: ان الاعداد الكثيرة من منظمات وهيئات العمل العربي المشترك والاتفاقيات والقرارات التي صدرت عنها منذ عام 1945 تؤشر رغبة الاقطار العربية لتحقيق اهداف ونتائج اوسع عن تعاونها الجماعي إلا ان ما يؤخذ عليها هي:

1. انها اتجهت لتقليد الامم المتحدة في اعتماد مبدأ الوظيفة والتخصص في انشطة اجهزتها المتعددة بغض النظر عن الظروف والمتغيرات التي رافقتها وان الاخيرة هي غير تلك التي تأسست بموجبها الامم المتحدة وميثاقها.
2. انها اخذت بالمدخل التجاري منذ بداية العمل العربي المشترك وخاصه في مجال تسهيل التبادل التجاري في الوقت الذي كان الاجدر بها اعتماد المدخل التنموي من خلال تنفيذ المشاريع المشتركة ودعم الشركات المتخصصة المتعددة التي اقرت تنفيذها بحكم توفير مقوماتها من رؤوس الاموال والثروات والموارد الطبيعية والبشرية والسوق العربية الواسعة مدعومة بالمدخل التجاري من خلال تحرير تجارتها البينية من القيود الإدارية والنقدية ولان المشكلة بين الاقطار العربية هي مشكلة تنموية بدا والتي لم يأخذ بها العمل العربي المشترك منذ بداياته.
3. اخفاق القيادات السياسية العربية من خلال القمم العربية ومجلس جامعة الدول العربية في مواجهة المشاكل والعقبات التي حالت دون تنفيذ اهداف العمل العربي المشترك واتجهت الى تبني الحلول الوسط او ايجاد المخارج لإدارة ازماتها القطرية والعربية او التعايش مع ازمات منطقة الشرق الاوسط التي طالما كانت جراء ظروف ومتغيرات السياسة الدولية[1] وتصارعها باتجاه تقاسم النفوذ والسيطرة عليها في الوقت الذي امتلك العرب من مقومات القوة السياسية والجغرافية والاقتصادية ما يمكنها من ان تكون مركز استقطاب دولي يضمن لها تحقيق مصالحها المشتركة ومنافعها المتبادلة مع الدول والمنظمات الدولية واعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية ويحافظ على الامن القومي والسلم العالمي، وهذا يدعو الى تجاوز الدعوات التي تطرح بين فتره واخرى لإلغاء او تجميد بعض أطر وآليات العمل العربي المشترك لأنها جاءت حصيلة لجهود عربية ممثلة بقيادات سياسية عبر مراحل تأريخية ولأنها ملك الامة والشعب العربي وكلاهما يتطلعان الى تحقيق مصالح الامة العربية في وحدتها وأمنها القومي التي هي اقرب الى التحقيق لأن المنطقة العربية قدر لها ولعقود عديدة ان يحل الاخرين مشاكلهم على حسابها باستخدام واستنزاف مواردها

[1] الدكتور اسماعيل صبري عبد الله: نحو جماعة اقتصادية عربية، القاهرة، 1977، ص74.

وثرواتها[1]، ولك يقدر للنظام السياسي العربي ان يقدم اسهاما جديدا وبناءً لتطوير مسيرة العمل العربي المشترك لان ما تحقق ما يزال امرا محدودا او غير كافٍ.[2] في الوقت الذي توحدت فيه عدة دول في الجوانب السياسية والاقتصادية والتجارية والمواقف الدولية كالاتحاد الاوربي[3].

وفي هذا فأن الكثير من المثقفين العرب طالما يشيرون الى ان التأريخ الحديث لم يشهد امه تهاونت في حق اوطانها وشعوبها قدر تهاون الامة العربية الامر الذي يدعو الى التساؤل الى ان السنوات الطويلة والجهود الكثيرة والاموال غير المحدودة التي انفقت فأن ما تحقق من التعاون بين الاقطار العربية وفي كل المجالات اقل مما كان عليه قبل خمسون عاما[4].

"ولتكن منكم امة تدعون الى الخير وتأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون"[5].

المصادر

1. القران الكريم.
2. توفيق الحكيم: وثائق في طريق عودة الوعي: دار الشروق، بيروت، 1975.
3. سيف الدين محمد الحديثي: الصراع الدولي على نفط العراق، بحث قدم الى المؤتمر العلمي السادس، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1997.
4. د. عبد الحسن زلزلة: الدور الاقتصادي للجامعة العربية، القاهرة 2000.
5. الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية: ندوm المشروعات العربية المشتركة، القاهرة 1971.
6. جامعة الدول العربية: مجموعة من المحاضرات في الموسوم الثقافي، القاهرة 1977.
7. جامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 1988، 1997.
8. د. اسماعيل صبري عبد الله: نحو جماعة اقتصادية عربية، القاهرة عام 1977.
9. سيف الدين محمد الحديثي، التجمعات العربية الاقليمية، بحث منشور في مجلة النفط والتنمية، بغداد، حزيران، 1990.
10. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول: التقرير السنوي لعام 1996، الكويت.
11. د. عصام رشيد حويش: دراسة عن السوق العراقية، بغداد، 1980.
12. سيف الدين محمد الحديثي: المشاريع العربية المشتركة بحث منشور في مجلة ام المعارك، وزارة الثقافة والاعلام، العدد، 4، تشرين الاول 1995.
13. مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، التكامل الاقتصادي العربي، بيروت 1981.
14. الدكتور حازم الببلاوي: التعاون الاقتصادي العربي، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1976.
15. الدكتور فتحي الحسيني: نحو استراتيجية محدودة للتكامل الاقتصادي العربي، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1976.
16. الدكتور حازم الببلاوي: التعاون الاقتصادي العربي، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1976.
17. الدكتور علي لطفي: رؤوس الاموال العربية، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1976.

[1] الدكتور علي لطفي: رؤوس الاموال العربية، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، 1976، القاهرة، ص179.
[2] الدكتور حازم الببلاوي: التعاون الاقتصادي العربي، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، 1976، القاهرة، ص211.
[3] مركز دراسة الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، التكامل الاقتصادي العربي، بيروت 1981 ص21.
[4] سيف الدين محمد الحديثي: الصراع الدولي على نفط العراق، المصدر السابق، ص12؛ ينظر كذلك: الدكتور فتحي الحسيني، نحو ستراتيجة محدودة للتكامل الاقتصادي العربي، المؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين، 1976، القاهرة، ص238
[5] القرآن الكريم: سورة ال عمران، 104